|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | | | |
| **اقتصاد** | | | |
| **احمد حسين بتال** | | | |
|  | | | |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** |
| PhD | | Master | |
| **قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل مغلف البيانات** | | | |
| **1433 هـ بغداد 2012 م** | | | |
| **هدفت الدراسة إلى تطبيق اسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة المصارف العراقية الخاصة للمدة 2007-2009 ، ومعرفة العلاقة بين اجراءات الاصلاح المصرفي ومؤشرات الكفاءة المصرفية ، وكذلك دراسة وتحليل اثار اجراءات الاصلاح المالي والمصرفي على القطاع المصرفي الخاص في العراق بعد عام 2004. وسعيا لتحقيق اهداف الدراسة فقد تم تطبيق اسلوب تحليل مغلف البيانات على بيانات 20 مصرف عراقي خاص للمدة 2007-2009 وباستخدام انموذج عوائد الحجم المتغيرة ، وجرى تحليل البيانات والحصول على النتائج باستخدام برنامج تحليل مغلف البيانات الاصدار الثاني .**  **اظهرت نتائج الدراسة ان خمسة مصارف حققت الكفاءة الكاملة (بغداد ، الاهلي ، ايلاف الاسلامي والمنصور ) حسب انموذج عوائد الحجم المتغيرة ، بينما حققت ثلاثة مصارف (الشمال ، بغداد ، المنصور) الكفاءة الكاملة حسب انموذج عوائد الحجم الثابتة خلال المدة 2007-2009. وتوصلت الدراسة إلى ان سياسة الاصلاح المصرفي التي طبقت في العراق بعد عام 2004 ساهمت في تحسين مستويات الكفاءة المصرفية في المصارف الخاصة ، كما اظهرت النتائج ان ثلثي المصارف الخاصة لم تصل الى حجمها الامثل اقتصاديا ،ويمكن تفسير ذلك بان معظم المصارف الخاصة العراقية صغيرة نسبيا ، فمعظمها يتركز في بغداد ولاتمتلك الا فروعا قليلة في المحافظات، مما انعكس سلبيا على حجم عملياتها . واثبتت نتائج الدراسة التطبيقية ان هناك علاقة طردية بين الدور الرقابي والاشرافي للبنك المركزي العراقي والمتمثلة بتطبيق نظام التصنيف المصرفي CAMEL على المصارف الخاصة ومستويات الكفاءة المصرفية للقطاع المصرفي العراقي الخاص في العراق خلال المدة 2007-2009 .**  **واهم التوصيات التي قدمتها الدراسة ، ضرورة استثمار فائض السيولة لدى المصارف العراقية الخاصة من خلال انشاء صندوق اقراض طويل الاجل وبدعم من البنك المركزي العراقي ، وضرورة ان يتم تطبيق نظام التصنيف CAMELS بدلا من CAMEL من قبل البنك المركزي العراقي على المصارف العراقية الخاصة وذلك للاخذ بنظر الاعتبار مخاطر السوق التي يواجهها العمل المصرفي .** | | | |